مجلة الآداب والعلوم الانسانية
Journal of Arts and Humanities

" الانقاء في تفسير (جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ) بين السِّباق واللِّحاق
دِرَاْسَةٌ تحليلية "

طالب دكتوراة/ المعتصم بالله محمد عبد ربه الحنيطي

د. عثمان عبد المولى موسى الجبارات.

د. عبد الله طه أبو شاور

د. مراد شكيب يوسف.

مجلة الآداب والعلوم الانسانية
Journal of Arts and Humanities

مجلة الآداب والعلوم الانسانية
Journal of Arts and Humanities

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحقق الصواب في تفسير قوله –تعالى–:{جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}[الأعراف: 190] من خلال دراسة تفسيرية تحليلية مقارنة ترفع الإشكال –فيما نرجو–عن مسألة أشكلت على الباحثين. ومجمل ما توصل إليه الباحث من نتائج:

أولاً– أن المذكور في السباق هو آدم–عليه السلام– وزوجة، وهما المقصودان بدلالة شبه قطعية في قضية التغشي والحمل وسؤال الله الذرية الصالحة مطلقًا.

ثانيًا–أن المقصود في اللِّحاق قطعًا غير آدم –عليه السلام–وحواء –رضي الله عنها– والراجح أنه في الوثنيين العرب بالدرجة الأولى لذكر الأصنام وذكر عجزها، وبيان أن عدم انتفاعها بدعوة النبي –صلى الله عليه وسلم– من المسلمات.

ثالثًا– أن تحرير محل النزاع المحوري يكمن في جملة:{جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ}، وسببه أن هذه الجملة يتجاذبها السباق واللِّحاق حتى غدت مشكلة عند العلماء؛ فالجمهور ألحقوها بالسباق(بآدم وحواء)، وتأولوا الشرك على الأصغر، وثلة من العلماء ألحقوها باللِّحاق(بالوثنيين) وجعلوها من حسن التخلص، وتأولوا عودة ألف الأثنين الأبوين لفظًا ونحوًا، والمراد الذرية بتأويلات جلها غير مرضية.

رابعًا–بين الباحث من خلال التحليل، والنقد الموضوعي رجحان كفة اللِّحاق، وانسجام جذبه لهذه الجملة بما يتوائم وأساليبَ العرب العتاق، علاوة على ما في هذا القول من تنزيه لأبينا آدم النبي الكريم –عليه السلام–ولأمنا الزوج المواتية الصالحة تنزيها كليًّا عن الشرك بنوعيه، علاوة عما في هذا القول من تنزه عن الإسرائيليات، التي فيها إساء للأنبياء كما هي عادتهم في الإساءة لخير البريات، وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي في نقد الأقوال ودراسة الدلالات، والوصفي في عرضها بالبينات الواضحات والنقدي في التمحيص والترجيح.

الكلمات المفتاحية: تفسير ، تحليل، السباق، اللحاق، شُرَكَاءَ، آدم ، حواء.

مجلة الآداب والعلوم الانسانية
Journal of Arts and Humanities

مجلة الآداب والعلوم الانسانية
Journal of Arts and Humanities

Abstract:
This research aims to establish the correct interpretation of Allah's saying:
{They made partners for Him in what He had given them} [Al-A'raf: 190],
through an analytical comparative exegetical study that seeks—by Allah's will—to resolve a long-standing scholarly debate.
The key findings of the researcher are as follows:
1. The ones mentioned in the preceding context are Adam (peace be upon him) and his wife, and they are almost definitively the subjects of the acts of intimacy, conception, and supplication to Allah for righteous offspring.
2. The ones referred to in the latter part of the verse are certainly not Adam (peace be upon him) or Hawwa (may Allah be pleased with her) ; rather, the most plausible interpretation is that it refers primarily to the Arab polytheists, as indicated by the mention of idols, their inability to benefit their worshippers, and the established fact that they rejected the Prophet's (peace and blessings be upon him) call.

3. The crux of the exegetical debate revolves around the phrase: {They made partners for Him}, which is disputed due to its connection to both the preceding and following contexts, leading to scholarly controversy. The majority of scholars linked it to the preceding context (Adam and Hawwa), interpreting the shirk (associating partners with Allah) as minor shirk. However, another group of scholars linked it to the latter context (polytheists), considering it a rhetorical transition (ḥusn al-takhalluṣ). They reinterpreted the dual pronoun (referring to the "two") as referring to Adam and Hawwa linguistically while actually meaning their descendants, though most of these interpretations remain unconvincing.
4. Through analytical and objective critique, the researcher concluded that the interpretation linking the phrase to the latter context is stronger, as it aligns with the eloquent styles of classical Arabic. Moreover, this interpretation completely absolves our father, the noble Prophet Adam (peace be upon him), and our mother, the righteous and obedient wife, from any form of shirk—whether major or minor. Additionally, this interpretation avoids reliance on Israelite narrations (Isrā'īliyyāt), which often include distortions and disrespect towards prophets, as is typical in their altered traditions. The researcher employed an analytical approach in evaluating interpretations and linguistic indications, a descriptive approach in presenting the evidence clearly, and a critical approach in scrutinizing and favoring the most accurate view.

Keywords:
Tafsir, analysis, preceding context, latter context, partners, Adam, Hawwa.

مجلة الآداب والعلوم الانسانية
Journal of Arts and Humanities

المقدمة:

إنَّ الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله ألا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد، فهذه دراسة لجملة قرآنية في أشكلت على العلماء، وقد استرواح جمهورهم في حل الإشكال فيها إلى الإسرائيليات وبعضهم أحسن الظن بسند ما روي مرفوعًا أو موقوفًا، أو جعل قولهم إجماعًا معصومًا، وقد رأيت هذا الإشكال يشغل قلوب الأفذاذ من أهل العلم، وقد عرضه الصفدي على شيخ الإسلام ابن تيمية، فأجابه بإجابات لم يقنع بها. (الصفدي، 7/ 14-15) ووقف أحمد شاكر في التعليق على تفسير الطبري. (الطبري، 13/ 309)، بعد أن يقنع بإجماع الحجة، وكذلك قال صاحب تفسير المنار إنه تجول في التفاسير، ونظر في أجوبتهم، (القنوجي،5/ 100)، ولم يجد شيئًا مرضيًا، واستشكل الْأُسْلُوبُ الْعَرَبِيُّ المسلوك في ذلك، (رضا، 9/ 434)، وكذلك الألباني كان يعلم كثرة سؤال المدققين من الباحثين عن هذا الإشكال: فوقع في قلبه أنه مقصود بعض سائليه قبل أن يسأله، (الألباني، 688/ 4)، وتحمس أبو شُهبة للكلام على هذه الآية، ونقد قول الجمهور. (أبو شُهبة، 209)

ومشكلة البحث: ما الراجح في حمل ألف الاثنين في الموطنين من قوله –تعالى–:

(جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا)؟.

بعبارة أخرى ما الوجه الراجح في إلحاق هذه الجملة أإلحاقها بالسِّباق أم باللِّحاق؟.

وما يتبعه من أسئلة أخرى: ما مدى صحة الآثار المروية في الباب؟.

وكيف ينسجم الراجح في حمل هذه الجملة مع سباق الآيات ولحاقها؟.

وما الأسلوب العربي المسعف في هذا المقام؟.

وما المآخذ على القول المرجوح؟.

مشكلة الدراسة:

فلا يخفى على أحد أن هذا الإشكال عسير بطبيعته على الأذهان؛ اقتضى جهدًا ذهنيًا كبيرًا وتقليبًا فكريًّا للنظر طويلاً، كان الباحث فيه عالة على من سبق، ولولا فتح الله–تعالى– علينا لخرجنا بحيرة أشد من التي دخلنا بها.

أهمية الدراسة:

إن هذا البحث ظاهرة لمن له أدنى عناية بالتفسير:

أ–فحل هذا الإشكال هو الغاية الأولى من البحث قال الآلوسي : "وهذه الآية عندي من المشكلات، وللعلماء فيها كلام طويل ونزاع عريض". (الآلوسي، (5/ 130)

ب–وكذلك الكشف عن الأسلوب العربي الذي جاءت عليه ينفع في نظائره، ويغني عن الإسرائيليات.

ج–وفي هذا إسهام في التفسير المقارن لا سيما في مشكلات التفسير.

أهداف الدراسة:

–تحقق الصواب في تفسير قوله –تعالى–:{جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}[الأعراف: 190] من خلال دراسة تفسيرية تحليلية مقارنة ترفع الإشكال.

–بيان الأقوال في الآية مقرونة أبدلتها ودلائلها.

-توضيح الإسرائيليات الشائعة حول الآية الكريمة.

-بيان الرأي الراجح حول تفسير ومعنى الآية محل الدراسة.

أسئلة الدراسة:

-ما هو الرأي الصائب في تفسير قوله -تعالى-:{جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}؟

-ما هي أقوال العلماء والمفسرين في الآية؟

-ما هي الإسرائيليات الشائعة حول الآية الكريمة؟

-ما هو الرأي الراجح حول تفسير ومعنى الآية؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مجال دراستنا هذه بالتحديد الدقيق الجملة القرآني الكريمة: {جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}[الأعراف:190]، وهي محل النزاع، وسبب هذا النزاع أن هذه الجملة تركيب مشترك بين أمرين لتواطؤ الضمائر؛ فقد جاءت في برزخ بين السباق واللِّحاق، فالجمهور جعلوا ألف الاثنين لآدم-عليه السلام-وحواء-رضي الله عنها-وركنوا إلى الإسرائيليات، وتأولوا الشرك على الأصغر (الراغب، 452)، وثلة من المحققين ألحقوها هذه الجملة باللِّحاق، تأولوا عودة ألف الأثنين على الزوجين من ذرية الأبوين- لكنهم لم يحققوا الأسلوب العربي في حسن التخلص حق التحقيق، فلم يظهر فضل قولهم بصورة كامل.

وقد سلم الفريقان بأن اللحاق في الوثنيين، كما سلموا جميعًا بتنزيه أبوينا عن الشرك الأكبر؛ فآدم -عليه السلام- النبي الأول وهي زوجه الصالحة: التائبة معه الموحدة في دعائها، ودونك السياق القرآني الذي جاءت فيه الجملة قال-تعالى-:{هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (189) فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (190) أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (191) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ (192) وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ (193) إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (194) أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظِرُونِ (195) إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ (196) وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ (197) وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لا يُبْصِرُونَ } [الأعراف: 189 -198].

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: "غيث القبول همى في معنى {جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} " للنابلسي، عبد الغني بن إسماعيل 1143هـ تحقيق د. عبد الرحمن بن ناصر اليوسف. والكتاب يغلب عليه الجمع والتقميش، لا التحقيق والتفتيش، وخلاصته أنه ذكر كلام البيضاوي في مطلع كلامه في تقدير مضاف، وجعله متكلفًا -مع أنه مسبوق إليه من الزمخشري، وقد نقده أحمد شاكر كذلك (الطبري، 13/ 309)، -وفي آخر البحث جعل النابلسي الحل هو الحملَ على المجاز العقلي، فكان قوله الذي تجشمه أكثر تكلفًا من الذي هرب منه وأنكره، وهذا القول منه لا يتابع عليه، ولا يستوي له كما يأتي.

الدراسة الثانية:" تفسير {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الأعراف: 190]-دراسة عقدية". العلفي، د. سعد بن فلاح بن عبد العزيز.

وهذه الدراسة حسنة مجوَّدة درست المسألة من جهة عقدية محضة، ودراستنا تفسيرية عقدية، وعناية المؤلف فيها بالتخريج حسنة، لكنها مطولة بالنسبة إلى حجم البحث، وقد أغرق –سدده المولى– في قضايا السياق والضمائر، وقد توصل إلى نتيجة حسنة في الآخر، ولم يحرر الوجه البلاغي والأسلوب العربي الدقيق للمسألة.

المطلب الأول: في الأقوال في الآية مقرونة أبدلتها ودلائلها:

الخلاف إجمالاً يرجع إلى قولين، وإن انبثقت عنهما أقوال متفرعة وتوجيهات متنوعة، قال الشنقيطي: إن في هذه الآية من سورة الأعراف وجهين معروفين للمفسرين:

أحدهما– رويت فيه أحاديث وآثار. والآخر– دلّ عليه القرآن وبعض الآثار. (الشنقيطي، 4/ 418)

والقول الأول: أن الضمير (ألف الاثنين) في قوله –تعالى–: {جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ } [الأعراف: 190] يعود على آدم –عليه السلام–وحواء –رضي الله عنها– وهذا المشهور الذي عليه الجماهير؛ فقد روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ–رضي الله عنهما– عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ–رضي الله عنها– قَالَ: لَمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ أَتَاهَا الشَّيْطَانُ فَقَالَ: أَتُطِيعِينِي وَيَسْلَمَ لَكِ وَلَدُكِ؟. سَمِّيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَلَمْ تَفْعَلْ فَوَلَدَتْ فَمَاتَ، ثُمَّ حَمَلَتْ فَقَالَ: لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ فَلَمْ تَفْعَلْ، ثُمَّ حَمَلَتِ الثَّالِثَ، فَجَاءَهَا فَقَالَ: إِنْ تُطِيعِينِي يَسْلَمْ، وَإِلا فإنه يكون بهيمة فهيبهما فأطاعا!!" (ابن أبي حاتم، 5/ 8653/1633)، ففيه أنزل الله –تبارك وتعالى–: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} [الأعراف: 189] ، إلى قوله: {جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا } [الأعراف:190] ، إلى آخر الآية" (الطبري، (13/ 15515/310) وهذا كله ضعيف السند.

ورُوي عن عكرمة هذا المعنى (الطبري، 13/ 15519/311) وهذا ضعيف، وثبت عن قتادة (الطبري، 13/ 15520/312)، وكلاهما أثبت الشرك في الاسم، يعني الشرك الأصغر، وكذلك ثبت عن مجاهد بن جبر، (الطبري، 13/ 15522/312) وروي عن سعيد بن جبير ولا يثبت عنه، (الطبري، 13/ 15523/313)، وثبت هذا عن إسماعيل السُّدِّي الكبير (الطبري، 13/ 15525/313)، وكذلك قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم إلا أنه روى أنه قال لهما: فسمياه "عبد شمس" (الطبري، 13/ 15532/318)، وهذا من اضطراب الإسرائيليات، يعني أن الاستفهام إنكاري توبيخي، وقال السدي: وقد قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "خدعهما مرتين!: خدعهما في الجنة، وخدعهما في الأرض" (الطبري، 13/ 15532/318)، ونقل الواحدي هذا المعنى عن الكلبي وأكثر أهل التفسير(الواحدي، 9/ 513)، وهذا القول رجحه الطبري–كما يأتي– والماوردي (الماوردي، 2/ 286)، والجمهور، وظاهر كلام ابن الجوزي أنه على هذا القول ونقله عن الجمهور (ابن الجوزي، 2/ 178)، بل صرح به بعد. (ابن الجوزي، 123)

ومستندات هذا القول (أدلته ووجوه دلائله) منها الحديث الآنف، وما حكي من حديث سمرة بن جندب عن النبي –صلى الله عليه وسلم– : " لمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَقَالَ: سَمِّيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَإِنَّهُ يَعِيشُ، فَسَمَّوْهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ، وَأَمْرِهِ " (أحمد، 33/ 20117/305)، وهذا ضعيف لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والثابت وقفه على سمرة –رضي الله عنه–. وجعله الطبري أولى القولين بالصواب أي أنه شرك من آدم–عليه السلام– وحواء في الاسم فقط لا في العبادة، واحتج بإجماع الحجة من أهل التأويل، والحجة عنده تصدق على الجمهور، وهو يعتبر قولهم مرجحًا –كما لا يخفى–فقد حكى الخلاف. (الطبري، 13/ 315)

- وقد أجاب الطبري عما توارد على قول الجمهور من إيرادات عليه:

الإيراد الأول–بأن قوله –تعالى–{فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الأعراف: 190]، وقوله:{أَيُشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ } [الأعراف: 191] يدلان على الشرك الأكبر. فأجاب بأن الكلام على آدم –عليه السلام– وحواء انقضى عند قوله: {جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}

[الأعراف: 190]؛ فألحق هذه الجملة بالسباق، وما ذكر في الإيراد يحمل على مشركي العرب من عبدة الأوثان، وأسند ذلك عن السدي الكبير. (الطبري، 13/ 15531/317)

الإيراد الثاني– أنه في قراءة أخرى متواترة: {جَعَلا لَهُ شِرْكًا} [الأعراف: 190] بكسر الشين، بمعنى الشَّرِكَة(النصيب أو الجزء)، وهذا يعني أنهما جعلا العبادة لغير الله–تعالى–أصالة ثم جعلا لله نصيبًا تبعيًا. وقد سلم الطبري بهذا المعنى ورد هذه القراءة، ورجح قراءة الجمهور مع أن المرجوح عنده قراء المدنيين وشعبة، قلت: ولا يخفى أن قول الطبري محل نظر، والقراءات في زمنه لم يكن تواترها قد استقر، وثبوتها من بعدُ بوجه قطعي لا شك فيه يرجح إلحاق هذه الجملة باللِّحاق. (ابن الجوزي، 240)

واعتراض الطبري على هذه القراءة السبعية مستفاد من الأخفش (الأخفش، 1/ 344)، والهروب من هذه القراءة المتواترة سببه وضوح دلالتها على الشرك الأكبر؛ لأنها تجعل الأصل في العمل أنه للطاغوت، ثم تجعل لله جزءًا (نصيبًا)، وهذا شأن الوثنيين من الذرية؛ فمعنى {شِركًا} نصيبٌ، وهو الظاهر المتبادر، وهذا يصادم اختيارهم ويعود عليه بالنقض والبطلان، وهو عند الفريق الثاني مرجح كالفرقان، فجعل معظم العبادة للطاغوت بدلالة هذه القراءة لا يكون من أبينا آدم–عليه السلام– وأمنا حواء، وقد بين ابن زنجلة أن المعنى جعلا له نصيبًا غير خالص (ابن زنجلة، 304)، ومصداق هذه القراءة قوله –تعالى–: {وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ} [الزخرف: 15]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: 136].

وإذا ثبتت القراءة المعترض عليها، فإن تلمس العذر للمعترض أولى من رد القراءة –وقد تواترت–؛ وقد قرأ بها المدنيان وشعبة (ابن الجزري، 2/ 273)، ويمكن أن يؤول المعنى تنزلاً على الذي أراد الأخفش والطبري بحمل {شِركًا} على معنى (شركاء)؛ لأن المصدر يطلق على الفاعل والمفعول كما قرر الأزهري في هذه الآية (الأزهري، 1/ 431)، ويلتقي مع هذا ما توصل إليه الفارسي والسمين – رحمهما الله– بتقدير محذوف قال تقدر حذف مضاف إلى شرك، فصبح المعنى: جعلا له ذوي شرك يعني شركاء (الفارسي، 4/ 112)، وهذا التوجيه مرجوح؛ فإنه حمل القراءتين على الترادف، والقراءتان بمنزلة الآيتين–كما هو معلوم– والأصل حمل الكلام على التأسيس تكثيرًا للمعاني، لا على التأكيد المكرور، وتعدد القراءات الأصل أنه مفيد لمعنى جديد غير مذكور، ولا يقتصر على مجرد الافتنان الشكلي.

والإيراد الثالث–أن «عبد الحارث» مفرد، و{شُرَكَاءَ} جمع، فكيف يقال:{جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ} وإنما أشركا واحدًا؟. وأجاب عن ذلك بأن العرب قد تطلق الجمع على الواحد، إذا عممت ولم تقصد واحدًا بعينه كما في قوله: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} [آل عمران: 173]، والقائل ذلك واحدًا (الطبري، 13/316- 317)، قلت: وهذا الإيراد على ظاهره مرجح لإلحاق الجملة باللحاق، ويقوي نكارة قول الجمهور، وتأويله إنما يكون عند الضرورة، ولا ضرورة لجعله من العام المراد به الخصوص.

وقد وافق الآلوسي الطبري (الآلوسي، 5/ 133) في القول والاستدلال، ووافقه ابن عطية من قبل في القول، وخالفه الاستدلال في وجه الدلالة، وجعل كلام السدي والطبري تحكمًا في فصل قوله –تَعَالَى–: {فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } [الأعراف: 190] عما قبله، وحمل التنزيه على أنه تنزيه لله –تعالى– من الشرك الأصغر، وهذا تأويل منه بحمل الشرك على خصوص الشرك الأصغر، والنص عام، وجعل الفعل المضارع {يشركون} يعود على جمع هم آدام وحواء وإبليس. (ابن عطية، 2/ 487)

قلت: لكن السياق شديد جدًا لا سيما وقد تبع بالاستفهام الإنكاري التوبيخي وذكر التفاصيل، فيحمل على العموم من الشرك كله كما هو الأصل، فالتنزيه بمنزلة النفي والجمل نكرات والنكرة في سياق النفي تعم، والمضارع {يُشْرِكُونَ} يفيد الاستمرارية فيصدق على الذرية

إلى يوم القيامة، وكثرة الإيرادات المتأولة باعتذارات متكلفة برهان على ضعف القول، ولو كانت الإجابات مقبولة. ولذلك قرر الطيبي وهو من هذا الفريق–كما سبق– أن قوله تعالى: {أَيُشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئًا} [الأعراف: 191]، في الأصنام قطعًا، أي أن اللحاق واضح في عبادتها.

ومن وجوه حجة القول الأول وضوح سباق الآيات في آدم –عليه السلام– وحواء: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ } [الأعراف: 189]. وهو نظير الآيات الأخرى الواضحة فيهما نحو: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ [النساء: 1]. والأصل في العموم في قوله –تَعَالَى–:{هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ}؛ فلا لا يخص بقريش مثلا بمجرد الظنون ؛ فهو خطاب للبشر عن آخرهم، أما الآثار التي جاءت عن السلف في تعبيد ولد آدم –عليه السلام– لغير الله، فلا حجة فيها لطرف إلا أن قول الجمهور من المرجحات التي يستأنس بها في الجملة ولا عصمة فيه؛ فالحق ليس جمهوريًّا والانفراد مظِنَّة الشذوذ، ولعل هذا مقصود الطبري بالاحتجاج بقول الجمهور، والسلف يذكرون الآثار من باب الاستئناس؛ على أنها من الإسرائيليات المأذون فيها، فلا يبنى على استئناسهم –ولو اتفقوا–إجماع على وجوب التزامها. (الطيبي، 6/ 703)

وعلى قول الجمهور أبو حيان أيضًا (أبو حيان، 5/ 247) وقد قرر تمام قصة الأبوين عند قوله:{فيما آتاهما}، (أبو حيان، 7/ 133)، وكذا الطيبي حيث قال: إن الهرب من نسبة الشرك لآدم وحواء بعيد من البليغ الذي أحاط بأساليب البلاغة!!، وقرر أن الممتنع فقط نسبة الشرك الأكبر للأبوين(الطيبي، 6/ 703)، ومثله قال الراغب (الراغب، 452)، والبغوي حيث استحسن القول الآخر لَوْلا مخالفة قَوْلُ السَّلَفِ كابْنِ عَبَّاسٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ وَمُجَاهِدٌ وغيرهم (البغوي، 3/ 314) ورجحه الصنعاني كذلك، فجعل الشرك هاهنا من باب المعاصي، وانتقد من جعل الضمير في {جعلا} لأولاد آدم، وقرر أنه لا مُلجئ لذلك إلا ما يخيل من قبح وامتناع إطلاق الشرك الأصغر على آدم–عليه السلام–وحواء. (الصنعاني، 3/ 569)

وظاهر كلام الشوكاني أنه على هذا القول، وقد ذكر أن إبليس جاء حواء متنكرًا، وسمى نفسه الحارث تزويرًا، ولو كشف عن اسمه لعرفته، وحمل التعبيد هاهنا على المجاز كما يشبه صاحب البيت نفسه بالعبد أمام الضيف تكريمًا له، كَمَا قَالَ حَاتِمٌ الطَّائِيُّ: (الشوكاني، 2/ 313)

وَإِنِّي لِعَبْدُ الضَّيْفِ مَا دَامَ ثَاوِيًا*** وَمَا فِي إِلاَّ تِلْكَ مِنْ شِيمَةِ الْعَبْدِ

فهو عبد الحارث بمعنى المدين له بالشكر.

وكذلك وافقهم الألوسي كما سبقت الإشارة وقرر بقوة رجحان هذا القول لفضل أهله وصحة الحديث عنده فيه!، واقتدى فيه بكلام الطيبي (الآلوسي، 5/ 133) ويلحق بهؤلاء العلماء القِنَّوجي محمد صديق خان بن حسن –غفر الله له– وقد نسب الشرك لحواء وحدها وقوله مطور من قول الشوكاني، وهو يخلص من تفسيره ومن كتبه عادة، فقد بالغ في قوله: إن في الآيات تشنيعًا على حواء، من أجل الشرك الأصغر الواقع منها (القنوجي، 5/ 102)، وبرأ آدم –عليه السلام– وقطع بصحة قوله، وتكلف في تأول صحة إطلاق المثنى على المفرد، وجعله شائعًا في كلام العرب، وتعجب من عدم الالتفات إلى ذلك. (القنوجي، 5/ 103)

قلت: وقد اتكأ على حديث سمرة مرفوعًا–ولا ينفع فيه تصحيح الحاكم–، واستدل لإطلاق المثنى على المفرد بشواهد كثيرة منها قوله –تَعَالَى–: {نَسِيَا حُوتَهُمَا} [الكهف: 61]، وإنما نسيه يوشع (القنوجي، 5/ 99-100)، وما استدل به يحمل على المجاز والتغليب الذي له وجهه، ولا داعي له في إيهام الشرك من آدام–عليه السلام–والمراد حواء فهذا مجاز منقص للبلاغة، ولا قال به أحد سوى القنوجي، وقد بالغ في ترجيح القول بنسبة الشرك الأصغر إلى الأبوين سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب–رحمهم الله– وجعل مخالفة

قول الجمهور من موافقة التفسير المبتدعة، وقرر أن قوله –تعالى–: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: 190] استطردًا الشخص إلى الجنس وكم من عجب متعقب بعجب وعتب؛ وقد تعجب المشركون من التوحيد والعجب كله منهم ومن عجبهم، والمعروف في الإسرائيليات أن أولاد آدم –رضي الله عنها– هابيل وقابيل، فاسم الحارث في أولاد آدم غريب حادث وشاذ حتى في الإسرائيليات. (آل الشيخ،
(566-565

القول الثاني : قول الفريق الآخر: إن الضمير (ألف الاثنين) في قوله –تعالى–: {جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ} [الأعراف: 190] تعود على ذرية آدم–عليه السلام– وقد ذكرو في ذلك أمثلة متنوعة؛ فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ–رضي الله عنهما– فِي هَذِهِ الآيَةِ يَعْنِي قَوْلَهُ: {لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} [الأعراف: 189] قَالَ: "مَا أَشْرَكَ آدَمُ: إِنْ [أولهما شكر وآخرهما مثل] ضَرَبَهُ لِمَنْ بَعْدَهُ". (ابن أبي حاتم، 5/ 8652/1633)

وهذا الأثر في سنده ضعف، وثبت عن الحسن البصري أنه كَانَ يَقُولُ: "هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى رَزَقَهُمُ اللَّهُ أَوْلاَدًا فَهَوَّدُوا وَنَصَّرُوا" (الطبري، 10/ 15599/629)، وعنه أيضًا: "عَنَى بِهَذَا ذُرِّيَّةَ آدَمَ" (الطبري، 13/ 15527/315) وفي رواية: "كَانَ هَذَا فِي بَعْضِ أَهْلِ الْمِلَلِ" (الطبري، 13/ 15526/314) والوجه عند هؤلاء أنه التفات من قصة آدم إلى قصة أخرى كالالتفات في الضمائر: {هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ } [يونس: 22]. (الطبري، 13/ 314)

ومن التوجيهات التي انتصر بها الفريق الثاني لقولهم حذف مضاف قبل ألف الاثنين، أي تقدير فاعل باسم ظاهر مضاف لآدم وحواء بمعنى (جعل أولادهما له شركاء) فبحذف لفظة(أولاد) يتحول الضمير (هما) إلى ألف الاثنين في{جعلا}، وبهذا التحليل قال النحاس واستحسنه (النحاس، 2/ 84)، والواحدي وقال إنه اختيار ابن كيسان؛ لأن العرب سموا أولادهم بعبد العزى، وبعبد اللات، وبعبد مناة (الواحدي، 9/ 520)، وهذا يشبه نيابة المفعول به في (ضربهما) في المعلوم عن الفاعل في الفعل المبني للمجهول (ضُرِبَا) فتحوت(هما) إلى (ألف الاثنين)، وقد نقل الجصاص عن الحسن، وقتادة أن الضمير (ألف الاثنين) في {جعلا}عائد على الذكر والانثى من ذرية آدم–عليه السلام– (الجصاص، 4/ 212)، وتبعهم الزمخشري– كما يأتي –وقرره البيضاوي (البيضاوي، 3/ 45)، وأبو السعود (أبو السعود، 3/ 304)، بتقدير المضاف بمعنى جعل أولادهما له شركاء، فحذف ذكر المضاف، وبقي المضاف إليه فاعلاً مرفوعًا، ومن هذا الفريق الرازي (الرازي، 15/ 70)، والألباني (الألباني، 636/ 8-9)، وهذه الطريقة تشبه طريقة النحويين إذا حللوا التراكيب، والضمير قد يعود على مفهوم نحو: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} [ص: 32] على إرادة الشمس على المشهور. (الماوردي، 5/ 93)

وذكره الطبري قولا في أن المعنيّ بذلك زوجان كافران من بني آدم، جعلا لله –تعالى–شركاء على رزقهما من الولد (الطبري، 13/ 314)، ونُسب هذا المعنى إلى الحسن، وتبعه خلق مع أن الحسن البصري تكلم عن الجملة المحورية لا عن مطلع الآيات، وفسر الزمخشري الزوجين بأنهما من مشركي قريش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم آل قصي الذي جعل الله له من جنسه زوجًا قرشية ليسكن إليها، وقد عبَّدا الأربعة أولادهما بالشرك (عبد مناف وعبد قصيّ وعبد الدار وعبد العزى)، فضمير المثنى المكرر في الآيات يعود عليهما، وضمير الجمع المكرر يعود على ذريتهما. (الزمخشري، 2/ 187-188) وكلام الزمخشري هذا مما أجاب به شيخُ الإسلام الصفديّ، وقد أشرنا إلى ذلك سابقًا. (الصفدي، 7/ 14-15)

وقال النحاس إن { يُشْرِكُونَ} [الأعراف: 190] يصح أن تعود على الجنسين لأنهما جماعة يعني باعتبار أن المثنى جمع بذاته، أو باعتبار تعدد الأفراد (النحاس، 5/ 252)، كما قال –تعالى–: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: 9] ، وذكر توجيهًا الآخر

أن الآيات من أولها تتكلم عن الجنس البشرى عن آدم وحواء، وذكره عن عكرمة، وحمل {دعوا} على الجنسين الذكر والأنثى إذا كانا مشركين (النحاس، 3/ 116-117) وهذا القول فيه مبالغة في التعميم، وهذا قول ابن المنير، وأقره صاحب المنار (رضا، 9/ 434)، وابن عاشور –رحمهم الله– وجعله في كل أبوين (ابن عاشور، 9/ 213)، واستحسنه البغوي وخالفه لقول السلف وهو قول الجمهور (البغوي، 3/ 314)، وبالمذهب الثاني قال ابن حزم في قوله –تعالى–:{جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ} [الأعراف: 190]: مرجحًا ذلك بعبارته السليطة؛ إذ وصفه القول الأول بالخرافة الموضوعة المكذوبة، وجعله من قلة الدين والحياء.... (ابن حزم، 4/4)

وذكر المشاجعي وجهًا غريبًا في ألف الاثنين أنه يرجع للولد الصالح؛ لأنه توأمين، وهما صالحان في الجسد لا في الدين فقد أشركا. (المشاجعي، 230-231) وهذا من الأقوال اللطيفة الغريبة؛ لكنه خلاف الظاهر، وينافر السياق الذي فيه الشكر الإيتاء، ولم يذكر الإيتاء للولد، ولا دليل واضح على التوائم، أو وقوع الشرك من الولدين المباشرين لآدم–عليه السلام– وهذا لا يتناسب مع الجمع المذكور في قوله –تعالى–:{فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الأعراف: 190] (الصفدي، 7/ 14-15)

المطلب الثاني– خلاصة المناقشة والترجيح:

ثبت من خلال السب للآثار أن قول الجمهور ليس فيه مصدر معصوم، والظاهر أن قولهم مأخوذ من الإسرائيليات، والإشكال الكبير من الفريق الأول توهم أن اتفاق مشاهير المفسرين من السلف على التحديث بالإسرائيليات أنه إجماع وملزم، والحق أنه لا إجماع ولا إلزام، وفرق بين الإجماع على الجواز المأذون فيه في الجملة، والإجماع على الوجوب بالجملة، وقد رويت المخالفة عن ابن عباس، وثبتت المخالفة فيه عن الحسن البصري، وابن حزم، وابن كثير، وتأتي عن ابن القيم، وابن كثير يقرر تَلَقّي السلف كابْن عَبَّاس وأَصْحَابه ابْن جُبَيْرَ وابن جبر وَعِكْرِمَة ومن تبعهم كقَتَادَة وَالسُّدِّيّ وَغَيْرهم مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ ممن لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَة، لهذا عن أَهْل الْكِتَاب، ثم يبين أن هذه الآثار مترددة بين المأذون به من أخبار بني إسرائيل والممنوع منه، ويرجح المنع ولا يقرر عدم انعقاد الإجماع على هذا المستند. (ابن كثير، 6/ 484 وما بعدها)

ثم إن ابن كثير مجَّد قول الحسن البصري، وهو من أعيان السلف، في حمل الشرك كله على الذرية أنه مِنْ أَحْسَن التَّفَاسِير، بل هو أَوْلَى مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ الآيَة، وحق له ذلك، وهو مروي عن ابن عباس كما سبق، وَلَوْ كَانَ الْحَدِيث المرفوع مَحْفُوظًا عَنْد الحسن –ومن طريقه كما يروى– عن رَسُول اللَّه –صلى الله عليه وسلم– لَمَا تركه؛ فَهَذَا يَدُلّك عَلَى مزيد من نكارته، وأَنَّهُ مَوْقُوف متلقى مِنْ بَعْض أَهْل الْكِتَاب؛ فلا حجة فيه (ابن كثير، 6/ 482)، وكذلك قرر الشنقيطي في شأن الإسرائيليات (الشنقيطي، 4/ 419)، فالقسم المأذون منها بمنزلة تواطؤ المنامات المبشرات على قبوله، وبمنزلة ذكر الحديث الضعيف في فضائل الأعمال بشروطه لا في مشروعيتها؛ فلا تثبت به المستحبات ولا المكروهات (الألباني، 1/ 56) ولا تكون الإسرائيليات يومًا مستندًا لإجماع لاسيما وهي منكرة في الإسلاميات والإسرائيليات، وهي في القسم المأذون في أحسن أحوالها لا تصدق ولا تكذب، والأقرب أن هذه الإسرائيليات المذكورة هنا من القسم الممنوع كما قال د. أبو شهبه معلقًا:" والذي أقطع به –والله أعلم– أنه من القسم الثاني؛ لقيام الأدلة العقلية والنقلية على عصمة الأنبياء من مثل ذلك". (أبو شهبة، 215)

وبيان الوجوه البلاغية التي يتخرج عليها القول الأول ووجه القول الثاني كما يلي:

أولاً– الِاسْتِطْرَادِ مِنْ الشَّخْص إِلَى الْجِنْس: قد أصاب ابن كثير وغيره كبد الحقيقة المجملة حين قرر أنه يذهب مَذْهَب الْحَسَن الْبَصْرِيّ في حمل الشرك على الذرية، فَذَكَر آدَم وَحَوَّاء تَوْطِئَةً لهذا الِاسْتِطْرَادِ كَقَوْلِهِ {وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ} [الملك: 5] وَمَعْلُوم أَنَّ الرَّجْم ليس بالنجوم الْمَصَابِيح التي تزين السَّمَاء أنفسها، بل هي من جنس النجوم، والرمي بنوع آخر (ابن كثير، 6/ 485)، قلت: هي

الشهب ولعلها فتات نجوم بادت، قال ابن عثيمين: إن الشهب التي تخرج منها هي رجوم الشيطان، وليس الرجم بالمصابيح نفسها (ابن عثيمين، 764) وقد أثنى صاحب «تفسير المنار» على كلام ابن كثير قائلاً إنه أَصَابَ في تقريره كُنْهَ الْحَقِيقَةِ بكشف حقيقة هذه الآثَارَ الإِسْرَائِيلِيَّة، وبذب الشرك عن أَبَوَيْنَا آدَمَ وَحَوَّاءَ–عَلَيْهِمَا السَّلامُ– (رضا، 9/ 438)، وكذلك وصفه أبو شهبة بأنه فارس الحلبة بنقده المرويات نقدًا علميا أصيلاً، واختياره الصواب (أبو شهبة، 211) ووصف الكفوي هذا الأسلوب العربي بأنه من حسن التَّخَلُّص، ومن الاستطراد، وقال إنه أسلوب قرآني جَلِيل، وَقد تَغْيِير الضَّمِير المثنى إِلَى الْجمع؛ لأن المقصود شرك العرب بالأصنام بالدرجة الأولى . (الكفوي، 110)

وهذا القول الذي حمل رايته ابن كثير، واشتهر به سبقه إلى ذكره ابن القيم من قبل فقال: إنه استطرد من ذكر أبوينا إلى ذكر الذرية المشركين ثم قال: إن هذا الاستطراد من أحسن الاستطراد، وقرر أنه أسلوب قرآني لطيف جدًا، وقرر في موطن آخر أن النفس الواحدة يراد بها آدم وزوجها حواء، أما اللذان {جعلا له شركاء}، فهم الوثنيون من أولادهما، قال: ولا يلتفت مطلقًا إلى الإسرائيليات؛ فآدم –عليه السلام–اجتباه ربه، وهداه بعد توبته فلم يكن ليشرك، وما أسعد هذا الفريق بهذا التقرير من هذا المحقق الكبير. (ابن القيم، 289/164)

ثانيًا– ومن الوجوه التي يتخرج عليها قول الفريق الثاني أن المراد الجنس من الكلام في آية الأعراف دون أن يكون آدم–عليه السلام– غير مراد ابتداء، وقد قال بهذا النحاس وابن عاشور–كما سبق– وقد انتبه الشنقيطي إلى نظيره من القرآن في أول السورة في خطاب الذرية والمراد آدم –عليه السلام–: {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ} [الأعراف: آية 11]؛ لأن معنى {صَوَّرْنَاكُمْ} هنا: صورنا أصلكم: أباكم آدم. فنسب التصوير إليهم والمُصوَّر هو أبوهم، بدليل أنه قال: {ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ}، قلت: وفي آخر السورة الخطاب لآدم –عليه السلام– وزوجه والمراد الذرية، فالجواب كان في السورة نفسها، ومن تدبر أسلوب السورة وعرف شخصيتها فهم كثيرًا من أمورها التفسيرية لا سيما التي وقع فيها النزاع. (الشنقيطي، 4/ 419)

ثالثًا–ومن الوجوه التي رجح بها القول الثاني الذي يبرئ أبوينا من الشرك تقدير (مضاف)، قبل ألف الاثنين، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو وجه حسن من الإيجاز أشبه من الأول بالصواب، وقريب من الصنعة الإعرابية، وقد سبق بيانه.

رابعًا–ومن الوجوه التي وجه بها الإشكال في هذه الآيات: توجيه عبد الغني النابلسي أن الانتقال من الأصل إلى الفرع على سبيل المجاز لا على سبيل تقدير مضاف؛ فقد جعله متكلفًا!، فقال: إن هذا لهو تكلف في التقديروقد سبق نقد أحمد شاكر، والصنعاني لهذا التقدير–ثم ذكر النابلسي رأيه فقال: {جعلا} يعني آدم وحواء بطريق التسبب بأنه تغشا زوجه فأنجب الذرية؛ والفعل يسند إلى سببه– يعني على سبيب المجاز العقلي–كما يسند إلى فاعله؛ لذا يقال :(بنى الأمير المدينة) أي أمر ببنائها، ولم يبن بيده . (النابلسي، 85/50)

قال الباحث: وهذا تخريج ضعيف، فالمجاز العلقي يكون للسبب فيه مشاركة بإشراف، أو بالأمر وفرق بين فعل النكاح وفعل الشرك، ولو طردنا هذا المجاز في نسبة كل جرم للأبوين تجوزًا لكان قبيحًا، لغة وشرعًا؛ فالربط الذي قرره أوهن من الذي وهنه، وفرق بين هذا المجاز العقلي المتوهم ونظائره الصحيحة البديعة، فمن صور المجاز العقلي، أو المرسل بعلاقة السببية نحو: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} [غافر: 36]؛ فانظر إلى وضوح العلاقة المتحققة هنا، ووهن خيوط العلاقة التي نسجها قول النابلسي؛ فلقوله أشد تكلفًا من القول الذي انتقده، والمجاز العقلي أو المرسل الذي ذكره يستأنف به في تسويغ الاستخدام الآتي، وهو لا يحتج إلى ذلك أصلاً.

خامسًا–تكلم المتقدمون والمتأخرون –ولكل مجتهد نصيب– ولم يبق إلا ما يبدو للباحث من الأساليب العربية التي يتخرج عليها قول الفريق الثاني، وهو وجه يرجو أن يكون مع صحته ألطفَ أساليب حسن التخلص لمن تدبره، وهو أسلوب (الاستخدام)، ولم أر من خرج التوجيه عليه، وهو أجود الوجوه وأرقها في نظر الباحث، فالاستخدام أبدع أساليب التخلص وأكثرها اطرادًا، وألطفها استطرادًا، وهو أعم من التخلص من الجنس إلى النوع: فقد تذكر الذرية (حنبكة، 401/2) والمراد آدم–عليه السلام– كما في قوله–تعالى–:{وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ}[الأعراف: 11]. أَيْ: خَلَقْنَا أَصْلَكُمْ، أي أبونا آدَمُ. (السمعاني، 2/ 167)

ولا يستوي من الداعية أدعا أم قصر؛ لأن عليه أداء الواجب؛ لأن المدعوَ جماد لا تكليف بدعوته، أما في دعوة المكلفين فيقال:{ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ } [البقرة: 6]، في مواطن وهنا يقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: 193] لأنهم أصنام.

قال الباحث: الاستخدام أسلوب غريب على عامة المفسرين غير مشهور مع أنه إمام في حل أشكل المشكلات التفسيرية أعيت وحيرت، ومع أن المفسرين ربما قرروا معناه، وتوصلوا إلى قريب من مضمونه بالقرائن، وحاموا حوله ولم يدخلوا إليه، وهو يشبه المجاز المرسل بعلاقة الجزئية؛ فآدم–عليه السلام– واحد من البشر، كالرقبة التي يعبر بها عن الجسد كله، أو الرأس الذي يعبر عن الشاة، واليد التي يراد بها المخطوبة...إلخ، لكن الجزء الذي يعبر عن الكل يكون مهمًا جدًا–كما ترى–ولا يعبر عن الإنسان بشعرة من جسمه، أو ظفر ونحوها، وهذا ينبغي أن يدركه من يسخر من المجاز! بلازم هذه الدعوى، وآدم أصل البشرية وسبب وجودها؛ فليس كأحد من الناس. (ابن تيمية، 551/22)

وممكن أن تقلب العلاقة "لأن أبا القبيلة أصلهم الجامع" (الخفاجي، 2/ 120)، وآدم أصلنا الجامع؛ فيقال: إن العلاقة الكلية؛ لأن البشر بضعة منه –عليه السلام– وهذا وجه حسن، ولعله الأقرب والأجود. ومن أوضح الأدلة على تبرئة آدم –عليه السلام– وزوجه– رضي الله عنها– من جناية شوك الشرك والتلطخ بوحله، تعليق الجناية بالذرية قوله –تعالى–:{أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ}[البقرة: 30]. فهذا متعلق بذرية آدم–عليه السلام– قطعًا ووقع أول ما وقع في ابني آدم–عليه السلام– وفي تفسير الطبري أنه–تعالى– قَدْ بَرَّأَ آدَمَ–عليه السلام– مِنَ الإِفْسَادِ فِي الأَرْضِ، ومنَ سَفْكِ الدِّمَاءِ، وأنه قدَ طَهَّرَهُ مِنْ ذَلِكَ كونًا (الطبري، 1/ 481)، وشرعًا بدليل قوله– صلى الله عليه وسلم–:"لاَ تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلاَّ كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ لأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ " (البخاري، 4/ 3335/133) وآدم –عليه السلام– براء من الشرك كذلك، ومن باب أولى، وهو أكبر الفساد في الأرض، والأصغر منه وسيلة من وسائله لم يشرعها آدم ولا زوجه، ثم إن آدم نبي من الأنبياء –وهم معصومون من الإفساد–فعن أبي أمامة الباهلي–رضي الله عنه– :"أن رجلاً قال: يا رسول الله، أنبي كان آدم؟. قال: نعم، مكلَّم" (ابن أبي حاتم، 8/ 2696) ولو لم تثبت نبوته، فقد اصطفها الله–تعالى– وذكره مع خيرة الأنبياء، والناس يقصدونه من بضعة أنبياء للشفاعة الكبرى يوم القيامة وهذا من فضائله، وعلو منزلته يوم القيامة، وفضائله في القرآن والسنة كثيرة.

وقد جاء ذلك صريحًا عن ابن مسعود وابن عباس وناس من الصحابة–رضي الله عنهم–في تفسير الآية أنه –تعالى– قال: "قَالَ: يَكُونُ لَهُ ذُرِّيَّةٌ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ، وَيَتَحَاسَدُونَ، وَيَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا!" (الطبري، 1/ 608/479) "فاختصر الله الكلام"، فهذا دليل صريح على أسلوب الاستخدام. (ابن قتيبة، 45)

وفي مراعاة الأسلوب أثر تفسيري واضح يظهر الدقة في فهم معنى كلمة {خليفة}؛ فإن من تعجل تفسيرها قال: المراد آدم–عليه السلام– ، والواقع أن المعنى أوسع والدلالة أشمل؛ فإن أول السياق فيه، ثم في إثبات تفوقه في إثبات صلاحيته للاستخلاف بتعلمه أسماء موجوداتها، ومناسبتها له دليل على أنه المقصود الأول بالاستخلاف، وتشمل ذريته بدلالة السياق الذي فيه قرينة الإفساد في الأرض،

كسفك الدماء بغير حق، الذي يتنزه عنه الصالحون فضلاً عن الأنبياء والمرسلين؛ فتأمل هذا السياق النظير لما نحن فيه من دراسة وتحرير، وعندي من صور الاستخدام صور أخرى بديعة حذفتها لضيق المقام. (الشنقيطي، 20/1)

والأمثلة القرآنية المشكلة التي جرت على هذا الأسلوب كثير... وعود ألف الاثنين على آدم–عليه السلام–وحواء–رضي الله عنها– لفظًا ونحوًا في الظاهر، مع عودها بلاغة ومعنى على الذرية؛ فالكلام في {جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ} [الأعراف: 190] يشبه بدل البعض أو الاشتمال {جَعَلاَ} أي ذريهما من الجنسين؛ فيستأنف في الذرية أي: جعل آدم وحواءُ (ذريتُهما) لله شركاء، وكما قال –تَعَالَى–:{يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ } [البقرة: 217]، وقوله:{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: 97]. وقوله:{مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ: أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} [إبراهيم: 18]، وقوله:{قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (4) النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ } [البروج: 4، 5].

وختامًا فإن اللائق بعصمة الأنبياء تنزيههم عن تلبيس إبليس لا سيما المتكرر، والمؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين، لا سيما إذا كان الأمر الثاني من الوضوح بمكان في مثل هذا الأمر الساذج الذي لا يلبّس بمثله على من هو دونهم بدرجات، وآدم –عليه السلام–أَمَنَةٌ لحواء–رضي الله عنها– لأنه قرينها في هذه القضية، وما كان لها أن تنفرد عنه برأي في مثل هذا المقام كالتسمية دونه، وهو قوام حاضر، والتسمية بالشرك أيضًا، وهو سيدها والقوام عليها والمسؤول عن رعيته، ومن وسمها بالشرك ليبرئه–عليه السلام– تكلف تأويل الكلام، وأغفل دور النبي الإمام الكبير، وقد بين العلماء –رحمهم الله–: عصمة الأنبياء مَنْ الْكَبَائِرِ دُونَ الصَّغَائِرِ، هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ من أَهْلِ العقيدة والتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْه، ولم يعرف عَنْ السَّلَفِ غيره (ابن تيمية، 4/ 319)، وهم معصومون من رذائل الخِسَّة في الصغائر أيضًا إجماع العلماء. (ابن عطية، 5/ 126)

وما يقع من الأنبياء من هفوات يسيرات –والكمال لله– تقرن عادة في القرآن بتوبة لذا قرر: العلماء أنَ اللَّهُ –تعالى– لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا مما يعتب فيه على إلاَّ مَقْرُونًا بِتوْبَة أو اسْتِغْفَارٍ كَقَوْلِ–تعالى– على لسان آدَمَ–عليه السلام– وَزَوْجَتِهِ الكريمة:{ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ }...، (ابن تيمية، 10/ 296) ولم يقع ذكر لتوبة في سياق الأعراف من آدم–عليه السلام– في هذا المقام كما وقع في الأكل من هاتيك الشجرة، فعلم من هذا الاستقراء عدم وقوع الذنب، وآدم –عليه السلام– نبي وزوجه مؤمنة والطيبات للطيبين في الغالب؛ فاستحق المقام التنزيه والذَّب؛ لذا قال أبو شهبة: فإن آدم وزوجه حواء، وإن غرهما بالله الغَرورُ أول مرة، فلا يلدغ المؤمن من جحر أكثر من مرة. (أبو شهبة، 210)

وقد أوصانا الله –تعالى– بأن نحذر فتنة إبليس كما فتن أبوينا في الجنة، ولم يتعرض لفتنة أخرى، ولو وجدت بعد الخروج من الجنة، لكان من تمام الوصية ذكرها: ﴿يَابَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 27]، ففي إهمال ذكرها إشارة إلى عدمها، فظاهر القرآن أنها لم تتكرر، وأن توبة آدم –عليه السلام– النصوح مضت ولم تتجدد في موقف آخر.

ومن هنا انتقد العلماء قول الجمهور بنقدات دقيقة فضلاً عن كونها تقوم على آثار ضعيفة، وأنها تخالف عصمة الأنبياء؛ فلو صحت فيهم؛ فالأولى الجملة المشتبه على ما يوافق العصمة ما دام النص محتملاً، ومن هذه النقدات الدقيقة أن آدم يعتذر يوم القيام عن الشفاعة الكبرى بأكله من الشجر، ولو وجد منه هذا الذنب، وهو كبيرة لذكره في المعذرة (ابن عثيمين، 2/ 479)، ومنها أن منزلة الأبوين تجل عن هذه القصة، وإن صحت في ذرتيهما (الحلبي، 2/ 265)، ونقص البدايات ليس ككمال النهايات، ومنها أنه لَيْسَ لإبليس ذكر في السياق كله؛ فلا يقحم فيه، ومنها أن آدم تعلم الأَسْمَاء كلهَا، ولا بُد أَنه كَانَ يعلم أَن من أسماء إِبْلِيس الْحَارِث، لو كان الخبر صَحِيحًا، ثم إن (ما لغير العاقل) في قوله –تعالى–: {أَيُشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ}[الأعراف:191]، وهي الأَصْنَام، ولا يكون

المراد به قصي جد النبي–صلى الله عليه وسلم– فظاهر الكلام أنه خطاب للبشر:{خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الأعراف:189] (الصفدي، 7/ 14-15) وهذ الشنقيطي يوهِّي قول الجمهور وإن صح عن بعض السلف لعدم صحته مرفوعًا، ويجعل القول الذي دل عليه القرآن نسبة الشرك إلى الذرية. (الشنقيطي، 4/ 418)

فإن قلت: ما الحكمة من هذا الأسلوب الذي أدخل العلماء في النزاع؟. قلت: أما حكمة هذا الأسلوب والعبرة المرادة منه؛ فليس مجرد الاختبار بالإشكال، بل لأن فيه غرضًا وعظيًّا عظيم المرامي والمرام، فكنه قيل للذرية: قد كان لكم أسوة حسنة في أبويكم الموحدين إذ قالا: {لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} [الأعراف: 189]، فشكرا ووفيا بما وعدا وقضيا نحبهما (الآلوسي، 5/ 131) وكذلك أنتم إبراهيم–عليه السلام– الكلمات، وكذلك خاطب الله –تعالى– اليهود حين قال:﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء: 3]، فتذكير الأبناء الفاسدين بإصلاح الآباء مدعاة للاقتداء، وهو من تمام التوبيخ للمنحرفين عن نهجهم القويم–والاستفهام هنا إنكاري توبيخي تقريعي للأبناء المشركين–كما قال اليهود لمريم–رضي الله عنها– حين ظنوا بها سوءًا –وهي منه براء–: ﴿يَاأُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: 28]. (الشوكاني، 2/ 313)

وفي ذكر خلق الأبوين وتناسل الخلق منهما تذكير بالربوبية بالإنعام بالإيجاد من العدم، وتسلسل الخلق الذي ينبغي أن يقابل بالشكر بالتوحيد للإله الحق، لا بالشرك بشكر الأصم، وموضوع السورة هو ذكر مسيرة العقيدة وصراع الحق والباطل من بدء الخلق المكلف إلى الجزاء بدخول الجنة والنار، وذكر البدء على التوحيد يدعوا إلى العودة إليه كما قال –تعالى–:﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا؟! (١٤)﴾ [نوح: 13–14] . (القاسمي، 5/ 235)

الخاتمة:

- الآثار في هذا الباب التي تنسب الشرك الأصغر للأبوين المرفوع منها لا يثبت مطلقًا والموقوف لا يثبت منه إلا أثر سمرة –رضي الله عنه–وروي عن ابن عباس القولان، والمقطوع لا يثبت منه إلا قول مجاهد وقتادة والسدي الكبير من التابعين، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم من أتباعهم –رحمهم الله– ورجح غير واحد من أهل العلم أن مرجع هذه الاثار كلِّها إلى الإسرائيليات، وهذا ظاهر لا يخفى عارف.
- والقول الثاني الذي ينسب الشرك في الآيات إلى الذرية لا يثبت فيه شيء عن السلف إلا قول الحسن البصري، وصحح ابن كثير جميع أسانيده وهذه مجازفة!، وتابعه عليه من نقل كلامه دون تمحيص أو مراجعة.
- والجملة المحورية في البحث هي قوله –تعالى–: {جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}[الأعراف:190]، فالإشكال في حمل ألف الاثنين في الموطنين فيها على آدم وحواء لفظًا ومعنى، أو على الذرية من الجنسين تفريعًا وبلاغة، وهي جملة من المشترك التركيبي بسبب تواطؤ الضمير فيها.
- ترجح لدى الباحث أن سباق الآيات في آدام وحواء، ولحاقه في المشركين شركًا أكبر لا سيما الوثنيين، وأن الانتقال في الحديث إلى الذرية، وبداية اللحاق من هذه الجملة المحورية بأسلوب الاستخدام بحيث انتُقل هنا من الشخص إلى الجنس، وهو أرجح من حمله على التخلص من الجنس إلى النوع –كما سبق– لظهور قصد آدم وزوجه، وهو غير الاستئناف الذي يقطع الآصرة، وغير تكلف تقدير مضاف محذوف، وغير ذلك مما فيه تغيير النظم وخروج عن الجادة، وقيل غير ذلك.
- العناية بالأساليب العربية البلاغية غاية في الأهمية في تفسير القرآن الكريم، لا سيما ما يتعلق بالمجاز والاستخدام، وهذا خير من الاسترواح إلى الإسرائيليات، التي غايتها الاستئناس، وربما تزيد من الإشكال والالتباس، وتحمل على كثرة التأويلات، مع أن في الأساليب العربية غُنْيَةً الإسرائيليات.
- ومحور السورة الرئيس هو (مسيرة العقيدة في صراع الحق مع الباطل)، ومن مسيرتها أنها كانت توحيدًا خالصًا في الآباء وطرأ الشرك في الأبناء، وكأن المعنى كما ذكر الآلوسي والقاسمي: فلما آتى الله الأبوين صالحًا، وفيا بنذرهما فشكرا وخالفتم أنتم يا أولادهما، واتخذتم إبليس وليًّا، فأشركتم وكفرتم النعمة، ولم تسيروا على هدي أبيكم النبي –عليه السلام–وهذا يشبه تذكير بني إسرائيل بشكر أبيهم نوح –عليه السلام– فهذه الآيات سيقت توبيخًا للمشركين المحتجين على شركهم بهدي آبائهم المشركين، وتذكيرًا لهم بهدي أبيهم الأول، وهذا خير من حملها على التحذير من خطأ وقع فيه آدم–عليه السلام– وزوجه للمرة الثانية.

التوصيات:

- وضع منهجية للتفسير المقارن والقيام به في مشروع مؤسسي جاد.
- تتبع مشكلات التفسير الكبرى وإفرادها بدراسات أكاديمية مفصلة محكمة.

المصادر والمراجع:

1) الأخفش، سعيد بن مسعده،1411 هـ - 1990 م، «معاني القرآن» -تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة-الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى.

2) الأزهري، محمد بن أحمد، 1412 هـ - 1991 م، «معاني القراءات»-الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود-المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى.

3) الألباني ، محمد ناصر الدين بن نوح، 1421 هـ - 2000 م، «صحيح الترغيب والترهيب»-مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض - المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى.

4) الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني،1405 هـ، «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» -إشراف: زهير الشاويش-الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت-الطبعة: الثانية.

5) آل الشيخ، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب،1423هـ/2002م، «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» (ص: 565-566). -المحقق: زهير الشاويش-الناشر: المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق-الطبعة: الأولى.

6) آل نعمان، شادي بن محمد، 1431 هـ - 2010 م، «موسوعة الألباني في العقيدة» -الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء - اليمن-الطبعة: الأولى.

7) الآلوسي، محمود بن عبد الله الآلوسي، 1415 هـ، «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» -الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -تحقيق: على عبد البارى عطية.

8) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري،1422 هـ، «صحيح البخاري=الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه» -المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر-الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) -الطبعة: الأولى.

9) البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، 1417 هـ - 1997 م، «معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي» -حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش-الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع-الطبعة: الرابعة.

10) البيضاوي، عبد الله بن عمر، «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»-دار النشر دار الفكر - بيروت.

11) الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، 1998 م، «سنن الترمذي= الجامع الكبير» -المحقق: بشار عواد معروف-الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت- الأجزاء: 6.

12) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، 1426 هـ / 2005 م، «مجموع الفتاوى» -المحقق: أنور الباز -عامر الجزار-الناشر: دار الوفاء-الطبعة: الثالثة.

13) ابن الجزري، محمد بن محمد، (د.ت)، «النشر في القراءات العشر» -المحقق: علي محمد الضباع (ت 1380 هـ) -الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

14) الجصاص، أحمد بن علي الجصاص،1405 هـ، «أحكام القرآن» -الناشر: دار احياء التراث العربي . بيروت-تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

15) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، 1425 هـ - 2004 م، «تذكرة الأريب في تفسير الغريب»-تحقيق: طارق فتحي السيد- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان-الطبعة: الأولى.

16) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي،1422 هـ، «زاد المسير في علم التفسير» المحقق: عبد الرزاق المهدي-الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت-الطبعة: الأولى.

17) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، 1397هـ، «المراسيل» -المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني-الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت-الطبعة: الأولى، الأجزاء: 1.

18) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، 1419 هـ، «تفسير القرآن العظيم» تحقيق: أسعد محمد الطيب-الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية-الطبعة: الثالثة.

19) ابن حجر، أحمد بن علي،1326هـ، في «تهذيب التهذيب»-الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند-الطبعة: الطبعة الأولى.

20) ابن حزم، علي بن أحمد بن حزم، «الفصل في الملل والأهواء والنحل» -الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة-الأجزاء: 5.

21) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، 1421 هـ - 2001 م، «المسند» -المحقق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون- إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي-الناشر: مؤسسة الرسالة -الطبعة: الأولى.

22) أبو حيان، محمد بن يوسف،1407 هـ - 1987 م، «النهر الماد من البحر المحيط» تحقيق: بوران الضناوي - هديان الضناوي- الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - دار الجنان - بيروت - لبنان-الطبعة: الأولى.

23) أبو حيان، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، 1420 هـ، «البحر المحيط» - الناشر: دار الفكر . بيروت -تحقيق: صدقي محمد جميل.

24) الخطيب، محمد بن أحمد لخطيب الشربيني، «تفسير السراج المنير» -دار النشر / دار الكتب العلمية . بيروت.

25) الدارقطني، علي بن عمر بن، 1404 - 1984م، «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني» ،المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر-الناشر: مكتبة المعارف - الرياض-الطبعة: الأولى.

26) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، 2003م، «تاريخ الإسلام» -المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف-الناشر: دار الغرب الإسلامي-الطبعة: الأولى، -الأجزاء: 15.

27) الرازي، محمد بن عمر بن الرازي، 1421 هـ - 2000 م، «مفاتيح الغيب» -دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت -الطبعة: الأولى.

28) الراغب، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، 1424 هـ - 2003 م، «تفسير الراغب الأصفهاني» -جزء 1: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة-تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني-الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا-تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي-دار النشر: دار الوطن - الرياض-الطبعة الأولى: -الأجزاء: 5.

29) الراغب، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، 1412 هـ ، «مفردات القرآن» - الناشر: دار العلم الدار الشامية-مكان الطبع: دمشق . بيروت -تحقيق: صفوان عدنان داودي.

30) رضا، محمد رشيد، 1990م، «تفسير المنار» -الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب- -الأجزاء: 12.

31) الزركشي، محمد بن بهادر،1421 هـ – 2000م، «البحر المحيط في أصول الفقه» –تحقيق – د. محمد محمد تامر–الناشر: دار الكتب العلمية–مكان النشر: لبنان/ بيروت–الأجزاء: 4..

32) الزمخشري، محمود بن عمر،1419 هـ – 1998م، «أساس البلاغة» –تحقيق: محمد باسل عيون السود–الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة: الأولى، –الأجزاء: 2.

33) الزمخشري، محمود بن عمر، 1407هـ، «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» –الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت–الأجزاء: 4.

34) ابن زنجلة، عبدالرحمن بن زنجلة، 1402 – 1982، «حجة القراءات»–دار النشر / مؤسسة الرسالة – بيروت– الطبعة الثانية –تحقيق: سعيد الأفغاني.

35) أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود، «تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

36) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، 1417 هـ – 1996 م، «عمدة الحفاظ»–المحقق: محمد باسل عيون السود–الناشر: دار الكتب العلمية–الطبعة: الأولى.

37) السمين، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، «الدر المصون» –المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط–الناشر: دار القلم، دمشق–.

38) السيوطي، محمد بن أبي بكر، 1424 هـ . 2003 م، «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» –تحقيق: مركز هجر للبحوث–الناشر: دار هجر– مصر.

39) السيوطي، محمد بن أبي بكر، 1394 هـ/ 1974 م، «الإتقان في علوم القرآن» –المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم–الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

40) أبو شُهبة، محمد بن محمد، «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير»–الناشر: مكتبة السنة–الطبعة: الرابعة.

41) الشارقة، 1431 هـ–2010م، مجموعة من العلماء بإشراف د. مصطفى المسلم، "التفسير الموضوعي لسور القرآن–الشارقة".

42) شرف الدين، جعفر شرف الدين،1420 هـ، «الموسوعة القرآنية خصائص السور»–المحقق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي– الناشر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية – بيروت–الطبعة:الأولى.

43) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي،1426 هـ، «العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير» –المحقق: خالد بن عثمان السبت–إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد–الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة–الطبعة: الثانية، الأجزاء: 5.

44) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، 1415 هـ – 1995 م، «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» – الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان–.

45) الشوكاني، محمد ين علي الشوكاني،1419 هـ – 1999 م، «إرشاد الفحول» –المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا–قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور–الناشر: دار الكتاب العربي–الطبعة: الطبعة الأولى –الأجزاء: 2.

46) الشوكاني، محمد ين علي الشوكاني،1414 هـ، «فتح القدير» –الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت– الطبعة: الأولى –

47) الصفدي، خليل بن أيبك الصفدي،1420 هـ– 2000 م، «الوافي بالوَفَيَات» –المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى–الناشر: دار إحياء التراث – بيروت–: الأجزاء: 29.

48) الصفدي، خليل بن أيبك الصفدي،1418 هـ –1998م، « أعيان العصر وأعوان النصر»–المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد–قدم له: مازن عبد القادر المبارك–الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا–الطبعة: الأولى.

49) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، 1403هـ، «المصنف» –المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي–الناشر: المجلس العلمي– الهند– يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت–الطبعة: الثانية، الأجزاء: 11.

50) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الصنعاني، 1432 هـ – 2011 م، «التنوير شرح الجامع الصغير» –المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم–الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض–الطبعة: الأولى، الأجزاء: 11.

51) طبراني، سليمان بن أحمد،1405 – 1984، «مسند الشاميين» المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي–الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–الطبعة: الأولى ، (4/ 2793/83).

52) الطبري، محمد بن جرير، 1420 هـ – 2000 م، «جامع البيان عن تأويل القرآن» تحقيق: أحمد محمد شاكر–الناشر: مؤسسة الرسالة–الطبعة: الأولى.

53) الطيبي، الحسين بن عبد الله، 1434 هـ/2013م، «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب=حاشية الطيبي على الكشاف» –نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم–طبع بإشراف د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء–الطبعة الأولى –الأمارات العربية المتحدة.

54) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، 1984 هـ، «التحرير والتنوير=تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» –الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس–.

55) ابن عثيمين، محمد بن صالح،1426 هـ، «شرح رياض الصالحين»–الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض–.

56) ابن عثيمين، محمد بن صالح بن عثيمين، 1423 هـ، «تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة» –الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية–الطبعة: الأولى.

57) العريفي، سعد بن فلاح، 2012، «تفسير { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الأعراف: 190] دراسة عقدية» دراسات إسلامية –السعودية بحث محكم–دار المنظومة –المجلد/ العدد ع20.

58) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عطية، 1422 هـ، «المحرر الوجيز» –المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد–الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة: الأولى –.

59) العلائي، خليل بن كيكلدي،1407 – 1986، «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»–المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي–الناشر: عالم الكتب–بيروت–الطبعة: الثانية.

60) الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، 1413 هـ - 1993 م، «الحجة للقراء السبعة» -المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي-راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق-الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت-الطبعة: الثانية.

61) القِنَّوجي، محمد صديق خان بن حسن، 1412 هـ - 1992 م، «فتح البيان في مقاصد القرآن» عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري-الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنَّشْر، صَيدَا - بَيروت-.

62) القاسمي، جمال الدين بن محمد القاسمي، 1418 هـ، «محاسن التأويل» -المحقق: محمد باسل عيون السود-الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة: الأولى.

63) القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني، 1404 هـ، «نفائس البيان شرح الفرائد الحسان» -مكتبة الدار بالمدينة المنورة -شارع الستين-الطبعة الأولى.

64) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، 1398 هـ - 1978 م، «غريب القرآن» -تحقيق: أحمد صقر-الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية).

65) ابن قيم، محمد بن أبي بكر،1403هـ/1983م، « روضة المحبين ونزهة المشتاقين » الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان-.

66) ابن قيم، محمد بن أبي بكر، «التبيان في أقسام القرآن»-المحقق: محمد حامد الفقي-الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

67) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، 1420 هـ - 1999م، «تفسير القرآن العظيم» -المحقق: سامي بن محمد سلامة-الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع-الطبعة: الثانية.

68) الماوردي، علي بن محمد، «النكت والعيون» المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم-الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.

69) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة من العلماء، «المعجم الوسيط»-دار النشر: دار الدعوة-.

70) مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، موسوعة التفسير المأثور- المشرفون: أ. د. مساعد بن سليمان الطيار - د. نوح بن يحيى الشهري- ١٤٣٩ - ٢٠١٧-الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي- دار ابن حزم - بيروت-الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢٤ .

71) مركز تفسير، جماعة من العلماء،1439هـ، «المختصر في تفسير القرآن الكريم»ط4-السعودية الرياض-مكتبة الملك فهد الوطنية-.

72) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي،1400 - 1980، «تهذيب الكمال» -المحقق: د. بشار عواد معروف-الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت-الطبعة: الأولى.

73) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، «صحيح مسلم» -الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت-تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي-الأجزاء: 5 - تعليق محمد فؤاد عبد الباقي.

74) المشاجعي، علي بن فَضَّال، 1428 هـ - 2007 م، «النكت في القرآن الكريم»-دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل-الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة: الأولى.

75) أبو مظفر السمعاني، منصور بن محمد،1418 هـ- 1997، «تفسير السمعاني»-تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم-الناشر: دار الوطن - الرياض -مكان النشر: السعودية.

76) ابن منصور، سعيد بن منصور، 1414 هـ، «سننه (التفسير)» -الطبعة: الأولى، - الأجزاء: 5 - دار الصميعي.

77) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور،1414 هـ، «لسان العرب» - الناشر: دار صادر - بيروت-الطبعة: الثالثة .

78) النابلسي، عبد الغني النابلسي، 2010م، «غيث القبول همى في معنى {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} [الأعراف: 190]»-دار المنظومة-المجلد والعدد:ع7-بحث محكم -تحقيق اليوسف، عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالعزيز.

79) النحاس، أحمد بن محمد، 1413 هـ - 1992 م، «القطع والائتناف»-المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي-الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى.

80) النحاس، أحمد بن محمد النحاس،1409 هـ- 1988 م، «إعراب القرآن» -تحقيق: د. زهير غازي زاهد-الناشر: عالم الكتب- مكان النشر: بيروت-الأجزاء: 5.

81) النحاس، أحمد بن محمد النحاس،1409هـ، «معاني القرآن» -تحقيق: محمد علي الصابوني-الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة-الطبعة الأولى.

82) الواحدي، علي بن أحمد الواحدي، 1430 هـ، «التَّفْسِيرُ البَسِيْط» - المحقق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه-الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الطبعة: الأولى.

83) الوكيل، أحمد بن عطية الوكيل، 1433 هـ - 2012 م، «نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني» -جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل-الناشر: دار ابن عباس، مصر-الطبعة: الأولى.